

## 14 الاعتراضات الشرعية والقانونية على صندوق النفقة

الأستاذ: عبد الحميد عيدوني

المركز الجامعي عين تموشنت

### ملخص:

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة إصدار نصوص قانونية كثيرة تمس بالأخص قانون الأسرة، كان أولها الأمر 02/05 المعدل و المتمم لقانون الأسرة، وآخرها القانون 01/15 المتعلق بصندوق النفقة، ولقد كانت هذه القوانين مثار جدل كبير بين فقهاء قانون الأسرة في الجزائر لما أنجر عنها من آثار وخيمة على المجتمع الجزائري، لذا كان لزاما على الباحثين أن ينبهوا على ما يرونه في هذه القوانين، ومن هنا كانت هذه المقالة التي تبحث في أهم الاعتراضات الشرعية و القانونية على صندوق النفقة.

### Summary:

Algeria has seen lately many legal texts affecting especially the family code, the first thing 05/02 amending and completing the family law, the latest law 15/01 concerning the alimony fund, these laws have been controversial among family law scholars in Algeria for what Unger disastrous effects of Algerian society, so I had to alert researchers on what they see in these laws, and here was this article, which examines the most legitimate and legal objections to a box Alimony .

### مقدمة:

لا يرتاب أحد أن الغرض الأساسي من البحث العلمي في مجال القانون هو تقييم العمل التشريعي و القضائي، بتثمين الموجود، و استدراك المفقود، فتسد الثغرات، وتصحح العثرات.

ومما يدعو إلى الإنتباه ما صدر حديثا بموجب القانون 01/15 المتضمن إنشاء صندوق النفقة<sup>1</sup>، و لا يخفى ما لهذا القانون من علاقة وطيدة بأحد مواضيع قانون الأسرة ألا و هو موضوع النفقة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - انظر، القانون.01/15، مؤرخ في.04/01/2015، يتضمن إنشاء صندوق النفقة، ج.ر، ع.01، المؤرخة في.07/01/2015.

<sup>2</sup> - انظر، المواد، من 74 إلى 80 من القانون.11/84، مؤرخ في.09/06/1984، المتضمن قانون الأسرة، ج.ر، ع.24، المؤرخة في.12/06/1984.

لذلك كان لزاما النظر في الإطار الشرعي لصندوق النفقة، لما لأحكام الشريعة الإسلامية من سلطان على كثير من مواضيع قانون الأسرة، إذ هي المنبع لغالبيتها، والمصدر الإحتياطي الأول لها بعد التشريع بموجب المادة 222 من ق أ<sup>1</sup>.

ولابد أيضا من النظر إلى الجانب القانوني في صندوق النفقة، بمطالعة مدى تجانس هذا القانون مع القوانين ذات الصلة بنفس الموضوع، ومدى نجاعة هذا القانون في مجتمع كالمجتمع الجزائري.

ولذا سيتم التطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بذلك في نقطتين: أولاهما في الاعتراضات الشرعية على صندوق النفقة (أولا)؛ و ثانيهما في الاعتراضات القانونية عليه (ثانيا).

### أولا: الاعتراضات الشرعية على صندوق النفقة

تعرف النفقة اصطلاحا على أنها ما به قوام معتاد الحال الآدمي دون إسراف<sup>2</sup>، من طعام أو كسوة أو سكن<sup>3</sup>، و تجب بالزواج و القرابة.

أما في الزواج فتجب نفقة الزوجة على الزوج شرعا بالدخول إذا سلمت من عوارض الوطاء و كانت مطيقة عليه، و أن يكون هو بالغاً<sup>4</sup>.

أما القرابة فتجب النفقة فيها للأصول و الفروع ممن أعسر<sup>5</sup>، أو ممن لم يبلغ سن الرشد من الذكور أو لم يدخل بها من الإناث<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - تنص المادة 222 من ق أ: "كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية".

<sup>2</sup> - انظر، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج.4، ط.1، دار الصفوية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، الكويت، 1993، ص.34.

<sup>3</sup> - انظر، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي و أدلته، ج.7، ط.2، دار الفكر، دمشق، 1985، ص.765.

<sup>4</sup> - انظر، محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج.2، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ص.508.

<sup>5</sup> - انظر، خليل بن إسحاق، مختصر خليل، ط.1، دار الحديث، القاهرة، 2005، ص.166.

<sup>6</sup> - انظر، عبد الحميد عيدوني، دور الإرادة في إبرام عقد الزواج و إنهائه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2014/2013، ص.88.

أما تعريف صندوق النفقة، فمن خلال استقراء القانون 01/15 يمكن القول أن صندوق النفقة هو حساب مفتوح في كتابات الخزينة العمومية، الغرض منه إعطاء النفقات الواجبة على المطلق الممتنع أو العاجز عنها أو ممن تعذر معرفة محله إلى مستحقيها من مطلقات أو محضونين، على أن تتكفل جهات مختصة بالرجوع على المدين الأصلي بالنفقات<sup>1</sup>.

و الاعتراض على صندوق النفقة شرعا يقع لسببين: أولاهما في كونه تغليب مصلحة خاصة على مصلحة عامة(1)؛ و ثانيها في عدم فعل النبي صلى الله عليه و سلم مع توافر الدوافع في عصره و انتفاء الموانع(2).

### 1 / صندوق النفقة تغليب مصلحة خاصة على مصلحة عامة:

معلوم أن أموال الدولة هي أموال للشعب، تصرف لفائدته و لمصلحته العامة، و أموال الدولة شرعا على نوعين: فيء و غنيمة(أ)؛ أو صدقات(ب)، أما الفيء و الغنيمة فتؤخذ من الكفار، و أما الصدقات فتؤخذ من المسلمين، و في كلا الحكمين يختلف.

أ/ حكم إعطاء اليتيم و من في حكمه من مال الفيء و الغنيمة: يجوز إعطاء اليتيم من مال الفيء و الغنيمة لقوله تعالى: "وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ..." الآية<sup>2</sup>، و قال تعالى: "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ..." الآية<sup>3</sup>، فوجب على الدولة أن تنفق على اليتيم مما غنمت و أفاء الله عليها.

<sup>1</sup> - انظر، المواد. 03 و 06 و 09 و 10 من القانون 01/15.

<sup>2</sup> - سورة الأنفال، الآية. 41.

<sup>3</sup> - سورة الحشر، الآية. 7.

و يقاس الصبي الذي تخلى عنه أبوه على اليتيم لتحاد العلة<sup>1</sup>، بل و يمكن أن يعطى كل ذي حاجة من مال الفيء و الغنيمة، لأن أمر صرفه عائد إلى اجتهاد الحاكم<sup>2</sup>، و معلوم أنه ليس للدولة الجزائية أو غيرها من الدول الحديثة فيء و لا غنيمة، و بتالي لا نفقة هنا.

ب/ حكم إعطاء اليتيم و من في حكمه من مال الصدقات: يعني بالصدقات الزكاة، فلا يعطى اليتيم و من في حكمه من مال الزكاة إلا إذا اتصف بأحد الصفات الواجبة لهم الزكاة، لقوله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ"<sup>3</sup>، فلا يعطى اليتيم و من في حكمه من مال الصدقات إلا إذا كان فقيرا أو مسكينا، وليس للدولة أن تعطي اليتيم و من في حكمه ممن اتصف بالغنى أو كان مستكفيا، من مال الزكاة، لأنه مال المسلمين، ولا يجوز أخذ مال المسلم بدون وجه حق، لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم: "كل المسلم على المسلم حرام دمه و ماله و عرضه"<sup>4</sup>.

أما مال الهبات و التبرعات فيجوز أن يعطى منه اليتيم و من في حكمه و لو كان غنيا، دل على ذلك حديث: "تصدق الليلة على غني"<sup>5</sup>، و مال البترول مال المسلمين، و صندوق النفقة مورده من الرسوم الجبائية و هي تؤخذ من المسلمين بدون وجه حق فلا يجوز أن تعطى لمن ليس له حق ممن اتصف بالغنى أو كان مستكفيا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - انظر، أبو عبد الله الشريف، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ط.1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2008، ص.133 وما بعدها.

<sup>2</sup> - انظر، أبو الحسن الماوردي، كتاب الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ط.1، مكتبة دار ابن تيمية، الكويت، 1989، ص.161.

<sup>3</sup> - سورة التوبة، الآية.60.

<sup>4</sup> - انظر، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط.1، مؤسسة زاد، القاهرة، 2012، كتاب البر و الصلة و الآداب، باب تحريم ظلم المسلم و خذله، واحتقاره و دمه، وعرضه وماله، رقم الحديث.2567، ص.835.

<sup>5</sup> - انظر، أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، ط.1، دار ابن حزم، القاهرة، 2008، كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على غني، وهو لا يعلم، رقم الحديث.1421، ص.172.

<sup>6</sup> - انظر، المادة 2/10 من قانون 01/15.

وللدولة أن تجبر الأب على الإنفاق على ولده كإلزامها بالزكاة على من وجبت عليه إلا أن يكون معسراً<sup>1</sup>.

## 2/ صندوق النفقة أمر لم يفعله النبي صلى الله عليه و سلم مع توافر الدواعي في عصره:

فلقد كانت تأتي النبي صلى الله عليه وسلم أموال الفبيء و الغنائم و الصدقات و غيرها، ولم يعلم أنه خصص منها مالا لنفقات المحضونين و المطلقات يأخذون منه مستحقاتهم ثم يعود النبي بها على المدينين بتلك النفقات، فقد توافرت الدواعي و انتفت الموانع.

ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم أعلم الأمة و أصلحها و أكثرها مراعاة لمصالح المسلمين، فما لم يراه هو حسناً فلا يكون حسناً من بعده، و لقد قال: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"<sup>2</sup>، وأمر النفقة على المحضون و المطلقات من الدين، إذ لم يغفل حكمهما بل فصلهما تفصيلاً كافياً.

## ثانياً: الاعتراض القانوني على صندوق النفقة

يقع الاعتراض على صندوق النفقة قانوناً على عدة أمور أهمها: اعتراض من جهة الدائنين بالنفقة(1)؛ و اعتراض من جهة المدينين بها(2)؛ و اعتراض من جهة تقديرها(3)؛ و اعتراض من جهة النفقات المتعلقة بها(4)؛ و اعتراض من جهة الأوامر الولائية فيها(5).

## 1/ الاعتراض على صندوق النفقة من جهة الدائنين بها:

عرفت المادة 1/2 من ق 01/15 النفقة المتكفل بها صندوق النفقة على أنها: "النفقة المحكوم بها وفقاً لأحكام قانون الأسرة لصالح الطفل أو الأطفال المحضونين بعد طلاق الوالدين"، ثم تزيد الفقرة: " وكذلك

<sup>1</sup> - انظر، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج.2، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994، ص.182.

<sup>2</sup> - أبو عبد الله البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحو على صلح جور فالصلح مردود، رقم الحديث.2697، ص.323.

النفقة المحكوم بها مؤقتا لصالح الطفل أو الأطفال في حالة دعوى الطلاق و النفقة المحكوم بها للمرأة المطلقة".

فلم يعطي القانون الحق في صندوق النفقة إلا للأطفال المتضررين من الطلاق و كذا المرأة المطلقة<sup>1</sup>، و السؤال لما خصص القانون هذه الفئة، مع أن هناك فئة قد تكون أكثر حاجة؟، كفائدة الوالدين المسنين المعسرين، إذا امتنع ولدهما الموسر على الإنفاق عليهما، وكفائدة الأطفال الذين مازال عقد الزواج قائما بين والديهم، ولم يرقم الأب بالإنفاق عليهم، و نفس الكلام ينطبق على الأيتام، فمصلحة هؤلاء كمصلحة ما أوردته المادة، هذا الأمر قد يؤدي إلى الإحساس بعدم العدالة الاجتماعية.

## 2/ الاعتراض على صندوق النفقة من جهة المدنين بها:

تنص المادة 2/2 من ق 01/15 على أن: " المدنين بالنفقة والد الطفل أو الأطفال.."، مع أن قانون الأسرة ينص على أنه قد تكون الأم هي المدينة بالنفقة<sup>2</sup>، أو قد يكون الأصل جدا كان لأب أو لأم<sup>3</sup>.

فلما لم ينص القانون أن المدنين بالنفقة كل من تجب عليه بموجب المواد 75 و 76 و 77 من قانون الأسرة؟، لما الوالد فقط؟، فهل معنى هذا أن يتجاهل القاضي المادتين: 76 و 77 من قانون الأسرة؟، خاصة إذا علمنا أن القانون 01/15 لم يستثني حالة الأب العاجز، بل كل نفقة عجز أو امتنع أو لم يعرف محل الدائن بها يتحملها صندوق النفقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - تنص المادة 3/2 من ق 01/15 على أن: " المستفيد أو الدائن بالنفقة الطفل أو الأطفال المحضون ممثلين من قبل المرأة الحاضنة في مفهوم قانون الأسرة، كذلك المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة".

<sup>2</sup> - تنص المادة 76 من ق أ على أنه: " في حالة عجز الأب تجب نفقة الأولاد على الأم إذا كانت قادرة على ذلك..".

<sup>3</sup> - تنص المادة 77 من ق أ على أنه: " تجب نفقة... الفروع على الأصول..".

<sup>4</sup> - تنص المادة 3 من ق 01/15: " يتم دفع المستحقات المالية للمستفيد إذا تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي للأمر أو الحكم القضائي المحدد ك مبلغ النفقة، بسبب امتناع المدنين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته".

## 3/ الاعتراض على صندوق النفقة من جهة تقديرها:

جاء في القرار القضائي الصادر بتاريخ 16 يناير 1989 أنه: "من المقرر شرعا و قانونا أن تقدير النفقة يكون حسب وسع الزوج..."<sup>1</sup> وهذا ما جرى عليه العمل القضائي<sup>2</sup>، وبالتالي فإن مقدار النفقة يقل أو يكثر حسب وسع الزوج، فإن كان ميسور الحال كانت النفقة مرتفعة، أما إذا كان مقتررا كانت النفقة قليلة.

وبالتالي فإن المستحقات التي سيدفعها صندوق النفقة سوف تختلف باختلاف المدين بها<sup>3</sup>، ومما لا شك فيه أن النفقة المدفوعة من الزوج ليست كالتى تدفع من طرف الدولة، و عليه كلما كان المدين معسرا كلما كانت النفقة ناقصة، و هذا سيولد عدم الارتياح في المجتمع، لأن فكر عوام الناس ليس كفكر المثقفين منهم، و ليس لصندوق النفقة أن يسوي بين النفقات لأنه سيعود على المدينين بها و هم ليسوا على قدم المساواة يسرا و عسرا.

فالدولة هنا بين التسخط الشعبي و بين ظلم المدين بالنفقة.

## 4/ الاعتراض على صندوق النفقة من جهة النفقات المتعلقة بها:

جاء في المادة 2/2 من ق 01/15: "المستحقات المالية: المبلغ الذي يدفعه صندوق النفقة للدائن بها و الذي يساوي مبلغ النفقة وفقا لتعريفها..."، و لقد عرفت نفس المادة في فقرتها الأولى النفقة على أنها: "النفقة المحكوم بها وفقا لقانون الأسرة...". و لم تخصص النفقة الغذائية لوحدها، و معلوم أن النفقة في قانون الأسرة تشمل الغذاء و الكسوة والعلاج و السكن أو أجرته، و ما يعتبر من الضروريات في العادة و العرف<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - انظر، قرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.14/01/1989، ملف رقم.51715، المجلة القضائية، ع.2، 1992، ص.55.

<sup>2</sup> - انظر، القرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.09/02/1987، ملف رقم.44360، المجلة القضائية، ع.3، 1990، ص.55؛ و انظر أيضا، قرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.15/12/1980، ملف رقم.21823، نشرة القضاة، ع.2، 1981، ص.105.

<sup>3</sup> - تنص المادة 2/2 من ق.01/15: "المستحقات المالية: المبلغ الذي يدفعه صندوق النفقة للدائن بها و الذي يساوي مبلغ النفقة..".

<sup>4</sup> - انظر، المادة 78 من ق أ.

ومعلوم أن مورد صندوق النفقة يأتي أساسا من مخصصات ميزانية الدولة<sup>1</sup>، و هذا ما قد يكلف الخزينة الكثير، خاصة مع تنامي ظاهرة الطلاق.

### 5/ الاعتراض على صندوق النفقة من جهة الأوامر الولائية:

تنص المادة 12 من ق 01/15 على أنه: " لا تكون الأوامر الولائية المنصوص عليها في هذا القانون قابلة لأي طريقة من طرق الطعن"، ويطرح السؤال هنا هل الأوامر الولائية غير قابلة للطعن فقط في المنازعات التي تمس صندوق النفقة أم في كل المنازعات.

وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك أي نص قانوني صريح ينص على عدم قابلية الأمر الولائي للطعن، و إن كانت بعض المواد قد أشارت إلى ذلك كما هو الشأن في المادة 467 من ق إ م<sup>2</sup>.

و لذا كان يستحسن أن تنص المادة 12 على أن (الأوامر الولائية لا تكون قابلة للطعن) بصفة عامة.

والتساؤل الآخر فيما يتعلق بالأوامر الولائية، لما لم يجعل المشرع صرف المستحقات المالية بموجب أمر استعجالي لإعطاء فرصة للمدين بالنفقة للطعن فيه لإثبات دفعه للنفقة أو استعداده لدفعها و لو في آخر لحظة؟.

### الخاتمة:

هذه بعض الاعتراضات على قانون صندوق النفقة، وردت على سبيل المثال لا الحصر، للتنبيه لما قد يرتبه، و معلوم أن وظيفة الباحث هو التنبيه للخطر المحدق.

إن هذا القانون سيزيد من المعضلات القضائية، و من تنامي ظاهرة الطلاق بشكل مهول، بل سيزيد من الاحتقان الشعبي الذي بدأت بوارده تظهر، و سيزيد من إثقال خزينة الدولة بأعباء أخرى من التكاليف.

<sup>1</sup> - انظر، المادة 10 من ق.01/15.

<sup>2</sup> - انظر، تنص المادة 467 من ق.إ.م،إ: " ويمكن للقاضي، قبل الفصل في الموضوع أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة لحماية القصر هذا الأمر غير قابل لأي طعن.."

## قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.
- 1- الموسوعة الفقهية الكويتية، ط.1، دار الصفوية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، الكويت، 1993.
  - 2- خليل بن إسحاق، مختصر خليل، ط.1، دار الحديث، القاهرة، 2005.
  - 3- عبد الحميد عيدوني، دور الإرادة في إبرام عقد الزواج و إنهائه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2013/2014.
  - 4- علي المارودي، كتاب الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، ط.1، مكتبة دار ابن تيمية، الكويت، 1989.
  - 5- مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
  - 6- محمد البخاري، صحيح البخاري، ط.1، دار ابن حزم، القاهرة، 2008.
  - 7- محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج.2، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ص.508.
  - 8- محمد الشريف التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ط.1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، 2008.
  - 9- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط.1، مؤسسة زاد، القاهرة، 2012.
  - 10- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي و أدلته، ج.7، ط.2، دار الفكر، دمشق، 1985.
  - 11- القانون.11/84، مؤرخ في.1984/06/09، المتضمن قانون الأسرة، ج.ر، ع.24، المؤرخة في.1984/06/12.
  - 12- انظر، القانون.01/15، مؤرخ في.2015/01/04، يتضمن إنشاء صندوق النفقة، ج.ر، ع.01، المؤرخة في.2015/01/07.
  - 13- القرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.1987/02/09، ملف رقم.44360، المجلة القضائية، ع.3، 1990، ص.55؛ و انظر أيضا، قرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.1980/12/15، ملف رقم.21823، نشرة القضاة، ع.2، 1981، ص.105.
  - 14- قرار، المجلس الأعلى، غ.أ.ش، بتاريخ.1989/01/14، ملف رقم.51715، المجلة القضائية، ع.2، 1992، ص.55.